متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

مجلة فصليّة مؤقّتًا، متخصّصة بالآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

ISSN 2959-9423

ترخيص رقم 2022/244

صدى العلوم

العدد 10

السنة الثالثة

تشرين الأول 2025

دار بيروت الدولية

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان

00961373983

المحتويات

11	الشمعة الثالثة من عمر مجلة «صدى العلوم» ... تنير درب الباحثين	د. حسن محمد إبراهيم
14	جدليّة الهيمنة والتعدّدية في الجغرافيا السياسيّة العالميّة	د.لينه بلاغي
58	«الفيتو» بعد «طوفان الأقصى»	أ.م.د. غادة حبّ الله
88	البُعد السياسي والإنساني في فكر السيد «حسن نصرالله»	الشيخ د. أحمد جاد الكريم النمر
121	الاختبار الوظيفي في فكر أئمة أهل البيت (عليهم السلام)	حسين علي جمول
159	تحليل الاستراتيجيات الأمريكية في بناء النظام الدولي	علي حسين نزها
194	الهجرة التعلّمية إلى الغرب	حسام علي نعيم
219	تأثير صناع محتوى التجميل عبر «تيك توك» على التفاعل الإيجابي للجمهور من خلال الفيديوهات القصيرة	رحاب حسين خليفة
262	من الابتلاء إلى التمكين نموذج قرآني لبناء الشخصية الإيجابية	علي منير حيدر
292	الفجوة القانونية في رياضة كرة القدم	أحمد حسين عبيد
334	دور الحماية القانونية في تشجيع الشهادة ومنع إساءة استعمالها	آلاء هشام كنج
369	التنمية العقلية في نهج البلاغة	حسين دلال
400	أثر المتغيّرات الكميّة على تحسين إدارة مشاريع الإسكان	أسامة حلباوي
429	تأثير الوعي باستخدام الذكاء الاصطناعي	فضل حسين عاصي
452	أثر الثقافة التنظيمية في تعزيز فاعلية إدارة المواهب:	علي زين العابدين عبد الهادي حمادي
486	الرمل العالي ... قرية في مدينة	علي عبد الوهاب السبع
526	الذكاء الروحي وأثره في إدارة التغيير لدى العاملين في الجمعيات الخيرية في لبنان	علي محسن فضل الله
551	أزمة اللّاجئين السّوريّين في لبنان	فاطمة أحمد الموسوي
588	دور الإرشاد وتلبية بعض الحاجات النفسية	إلسي نمر خلف
639	The Impact of Organizational Culture on Employee Performance in the Lebanese Healthcare Sector	Ruba Mohammad Srour

الفجوة القانونية في رياضة كرة القدم

حدود الهواية والاحتراف بين الحقوق والواقع

أحمد حسين عبيد[1]

إشراف: أ.د. محمد عبده[2]

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة الاحتراف الرياضي والتنظيم القانوني له في الدول العربية والأوروبية، مع التركيز على الفجوة التشريعية بين اللاعبين المحترفين والهواة. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال استقراء النصوص القانونية ومقارنة التشريعات الوطنية بالتجارب الدولية. وأظهرت الدراسة أن الاحتراف في كرة القدم تحوّل من نشاط بدني ترفيهي إلى مهنة متكاملة تُنظَّم بعقود قانونية تضمن الحقوق والواجبات لجميع الأطراف. كما تبين أن بعض الدول العربية، مثل العراق والكويت، أصدرت قوانين خاصة بالاحتراف، بينما اكتفت دول أخرى بلوائح اتحادية لا ترقى إلى مستوى التشريع. وفي المقابل، تُعدّ التجربة الأوروبية أكثر رسوخًا، حيث وُضعت منذ بدايات القرن العشرين أطر قانونية واضحة لتنظيم عقود الاحتراف.

(1) طالب دكتوراه في الحقوق، قسم القانون الخاص، الجامعة الإسلامية ـ لبنان.

(2) أستاذ دكتور محاضر في الجامعة اللبنانية والجامعة الإسلامية

توصل البحث إلى نتيجتين أساسيتين: الأولى، أن غياب تشريعات موحدة في العالم العربي يترك اللاعب الهاوي في وضع قانوني هش، معرضًا للاستغلال وبدون حماية مالية أو قانونية مناسبة؛ والثانية، أن استقرار القوانين الأوروبية ساهم في تحويل الرياضة إلى نشاط اقتصادي متكامل ومنظم. وبناءً على ذلك، أوصى البحث بضرورة تطوير تشريعات عربية موحدة للاحتراف الرياضي، تضمن التوازن بين حقوق اللاعبين والأندية، مع الاستفادة من التجارب الأوروبية الناجحة، مع مراعاة خصوصيات البيئة الثقافية والقانونية في الدول العربية.

كلمات مفتاحية: الاحتراف الرياضي ـ الهواية الرياضيّة ـ الفجوة القانونيّة.

Abstract

Cette recherche s'attache à analyser le professionnalisme sportif et son encadrement juridique dans les pays arabes et européens, en mettant particulièrement l'accent sur le décalage normatif existant entre les joueurs professionnels et amateurs. L'étude adopte une approche descriptive et analytique, fondée sur l'examen des textes juridiques et la comparaison des législations nationales avec les expériences internationales.

Les résultats de l'analyse mettent en évidence que le professionnalisme footballistique s'est progressivement transformé, passant du statut d'activité physique récréative à celui d'une véritable profession encadrée par des contrats juridiques garantissant droits et obligations. Certains pays arabes, tels que l'Irak et le Koweït, ont adopté des lois spécifiques relatives au professionnalisme, tandis que d'autres se sont limités à des règlements fédératifs, lesquels ne sauraient être assimilés à une législation au sens strict. À l'inverse, l'expérience européenne se révèle plus solidement ancrée, puisque des cadres juridiques explicites encadrant les contrats professionnels existent depuis le début du XX^{e} siècle.

La recherche aboutit à deux constats principaux : d'une part, l'absence d'une législation harmonisée dans le monde arabe maintient les joueurs

amateurs dans une situation de précarité juridique ; d'autre part, la stabilité et la continuité des normes européennes ont permis au sport de s'affirmer comme une activité économique pleinement intégrée.

L'étude préconise, en conséquence, l'élaboration d'une législation arabe unifiée en matière de professionnalisme sportif, permettant de concilier les droits des joueurs et ceux des clubs, tout en s'inspirant des modèles européens et en les adaptant aux spécificités propres au contexte arabe.

المقدمة

تُعدّ الرياضة من أقدم وأهمّ الظواهر الاجتماعيّة التي عرفتها البشريّة، حيث أدّت دورًا بارزًا في تشكيل الثقافات وتوحيد الشعوب وتعزيز القِيَم الأخلاقيّة. ومع التطوّر الحضاري الذي شهدته المجتمعات، لم تعد الرياضة مجرّد نشاط بدني يهدف إلى تحسين الصحّة والترويح عن النفس، بل تحوّلت إلى صناعة متكاملة تدرّ مليارات الدولارات سنويًّا، وأصبحت جزءًا أساسيًّا من الاقتصاد العالمي.

إن التطوّر المستمرّ في هذا المجال، بخاصّة في الألعاب الجماعيّة مثل كرة القدم، قد أحدث نقلة نوعيّة جعلت الرياضة تتجاوز حدود النظر إليها كأنشطة بدنيّة محضة، لتصبح صناعة متكاملة الأبعاد ذات تأثيرات واسعة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فقد تحوّلت إلى مصدر رزق لملايين الأفراد، وارتبطت بعقود احترافيّة ضخمة، واستثمارات ماليّة هائلة، وباتت تمثل جزءًا مهمًّا من الاقتصاد الوطني والعالمي على السواء. وفي الوقت ذاته، أصبحت الرياضة ظاهرة اجتماعيّة وثقافيّة تعكس قِيَمًا إنسانيّة كالمنافسة والتعاون والانضباط، وتسهم في بناء الهويّة والانتماء لدى الشعوب. هذا التحوّل المتسارع أفرز بدوره تحدّيات قانونيّة متعدّدة، تمثلت في ضرورة وضع إطار تشريعي وتنظيمي يضبط العلاقة بين اللاعبين والأندية والاتّحادات والجماهير، ويكفل حماية الحقوق الماديّة والمعنويّة لجميع الأطراف، فضلًا عن معالجة المنازعات الرياضيّة وِفاق قواعد قانونيّة واضحة. ومن ثمّ، لم

تعد الرياضة مجرّد ممارسة ترفيهيّة أو وسيلة لتنمية القدرات الجسديّة والنفسيّة، بل أصبحت مجالًا متعدّد الأبعاد يفرض على الدراسات القانونيّة أن تتعامل معها كمِهنة وصناعة عالميّة تتطلّب تنظيمًا وتشريعًا يتلاءم مع طبيعتها المعاصرة.

يعرّف القاموس الفرنسي «**Larousse**» الرياضة بأنها: «مجموع تدريبات جسديّة تؤدّى في شكل فردي أو جماعي، وتهدف إلى الترويح عن النفس، أو مجرّد اللعب أو المنافسة، وتمارس من خلال قواعد معيّنة تُعرف بقواعد اللعبة، ومن يمارسها لا يهدف من ورائها إلى تحقيق غرض نفعي مباشر»[1].

ويمكن تطبيق هذه التعريفات على بعض الرياضيّين، بخاصّة الهواة، إلا أنّها لا تنطبق على الجميع، نظرًا لوجود فئة من المحترفين الذين يسعون للحصول على مقابل نظير لعبهم ومهاراتهم. فأصبح الرياضي يتقاضى مقابلًا ماديًّا أو ماليًّا نظير احترافه، حيث لم يعد الاحتراف مقتصرًا على الفرق الكبرى، بل امتدّ ليشمل مختلف المستويات والدوريّات في جميع أنحاء العالم[2].

ومع ظهور الاحتراف الرياضي، كان من الضروري أن يرتبط هذا النشاط بنظام العقود، ما أبرز أهمّيّة عقد الاحتراف الرياضي لدى جميع أطراف النشاط، خصوصًا الأندية الرياضيّة واللاعبين المحترفين، لضمان انتظام الأنشطة الرياضيّة والتزام الأطراف بالالتزامات الواردة في هذه العقود. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة قانونيّة واضحة بين اللاعبين المحترفين والهواة، حيث يفتقر كثير من اللاعبين الهواة إلى الحماية القانونيّة التي يتمتّع بها المحترفون، وتتّضح إشكاليّة الهواة بشكل صارخ في بعض الدول العربيّة، وعلى رأسها لبنان، حيث يواجه اللاعبون الهواة ظروفًا قانونيّة غير متوازنة تكاد تصل حدّ الإجحاف. ففي كثير من الحالات، يُطلب من هؤلاء

(1) **Larousse**. (n.d.). Sport. Dictionnaire Larousse en ligne. *https://www.larousse.fr*.

(2) أحمد علي: **مستقبل الاحتراف الرياضي في قوانين الدول العربية**، بحث مقدم ضمن فعاليات مؤتمر الرياضة والحقوق الدولية، القاهرة، مصر، 2019، ص 58.

اللاعبين التوقيع على عقود تمتدّ مدى الحياة، وذلك في سن مبكرة لا تتجاوز الرابعة عشرة، أي في مرحلة عمريّة لا يتمتع فيها الفرد بالنضج الكافي لفهم أبعاد الالتزامات القانونيّة المترتبة عليه. ويمثل ذلك إخلالًا واضحًا بمبدأ الأهليّة القانونيّة للتعاقد، إذ يُفترض أن يكون التوقيع نابعًا من إرادة واعية ومدركة، وهو ما لا يتوافر في مثل هذه الظروف.

وتتفاقم المشكلة حين ندرك أن العقود المبرمة مع الهواة لا تتضمن عادةً أية بنود صريحة تحدّد الرواتب أو التعويضات المالية، بل يظلّ اللاعب في وضعيّة غير مضمونة الحقوق من الناحية الاقتصاديّة. كما أن غياب جهة قضائيّة متخصّصة يلجأ إليها هؤلاء الرياضيّون يضاعف من هشاشتهم القانونيّة، إذ يظل المرجع الوحيد هو الاتّحاد الرياضي المختص باللعبة، والذي غالبًا ما يعجز عن أداء دور الحامي لحقوقهم، نظرًا لتعارض المصالح أو محدوديّة صلاحيّاته.

وتُصبح هذه العقود ذات طابع «أبدي» في ظل غياب آليّة قانونيّة تتيح للّاعب الانفكاك عنها أو تعديلها بما يتناسب مع تطوّر مسيرته، ما يخلق حالة من التبعيّة الدائمة ويُسقط عن اللاعب الهاوي أي حماية قانونيّة فعليّة، ما يثير تساؤلات حول مدى عدالة هذا النظام ومدى الحاجة إلى تطوير القوانين الرياضيّة لتشمل جميع اللاعبين على اختلاف مستوياتهم[1].

ومن هذا المنطلق، تأتي أهميّة دراسة عقد الاحتراف الرياضي من حيث تكوينه وأطرافه وأركانه وانقضائه، بالإضافة إلى توضيح الطبيعة القانونيّة لهذا العقد ضمن منظومة العقود في القانون المدني، والتمييز بينه وبين العقود الأخرى ذات الصّلة، ما يساعد على فهم الفجوة القانونيّة بين اللاعبين المحترفين والهواة وسبل معالجتها.

(1) محمد أبو زيد: **الاحتراف الرياضي، التحدّيات القانونية في ظل الاتفاقيّات الدوليّة**، جريدة **الرياضة القانونية**، العدد (5)، 2016، ص 147.

الإشكالية

في ظل التطوّر المتسارع الذي تشهده الرياضة، خصوصًا رياضة كرة القدم، أصبح الاحتراف الرياضي واقعًا تنظّمه عقود قانونيّة تضمن حقوق اللاعبين المحترفين والتزاماتهم، في حين يبقى اللاعبون الهواة في وضع قانوني هشّ يفتقر إلى الحماية والضمانات الأساسية، إذ لا يتمتعون عادةً بغطاء قانوني يحميهم من التعسف أو الاستغلال، سواء فيما يتعلّق بالأجور أو بالرعاية الطبية أو حتى بفرص التطور المهني. ما يفتح الباب أمام الاستغلال والمخاطر. وتبرز هنا إشكالية الفجوة القانونية بين الفئتَيْن، حيث تختلف الحقوق والواجبات بشكل يثير التساؤل حول كفاية الأطر القانونيّة القائمة.

بناءً على ذلك، تتمثل الإشكاليات القانونية التي يسعى البحث إلى معالجتها فيما يلي:

ما مدى كفاية الإطار القانوني المنظّم لعقود الاحتراف الرياضي في تحقيق التوازن بين حقوق اللاعبين وواجباتهم، بخاصّة في ظل الفجوة بين المحترف والهاوي؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس سؤالان فرعيّان:

- ما الطبيعة القانونيّة لعقد الاحتراف الرياضي وما آثار تصنيفه على حقوق الأطراف؟
- كيف يمكن تعزيز حماية الأطراف وضمان استقرار العلاقة التعاقديّة في ظلّ التعارض بين التشريعات الوطنيّة والدوليّة؟

أهمية البحث

تتجلّى أهمّيّة هذا البحث في معالجته لإشكاليّة الفجوة القانونيّة بين اللاعبين المحترفين والهواة في كرة القدم، بما تحمله من أبعاد قانونيّة واقتصاديّة واجتماعيّة تؤثّر في استقرار العلاقات التعاقديّة والعدالة الرياضيّة. ويسعى البحث إلى تقديم

رؤية قانونيّة متكاملة لعقود الاحتراف الرياضي، من خلال تحليل التشريعات القائمة، وتحديد التحدّيات التي تواجه الأطراف، واقتراح حلول تشريعيّة تُسهم في حماية الحقوق وتحقيق التوازن، بما يساهم في تطوير المنظومة القانونيّة الرياضيّة وتعزيز استدامة النشاط الكروي على المستويَيْن الوطني والدولي.

المنهج المعتمد

يعتمد البحث المنهج التحليلي المقارَن لدراسة عقد الاحتراف الرياضي من جوانبه القانونيّة في لبنان. ويتمثل الجانب التحليلي في تفكيك عقد الاحتراف الرياضي إلى مكوّناته الأساسيّة، مثل أطراف العقد وأركانه وآثاره القانونيّة، وتحليل النصوص القانونيّة اللبنانيّة ذات الصلة، لتوضيح الأسس التي تحكم هذا العقد. كما يُبرز التحليل أوجه القوّة والضعف في التنظيم القانوني الحالي لعقد الاحتراف الرياضي.

أما الجانب المقارن فيتمثّل في مقارنة القوانين اللبنانيّة المنظمة لعقود الاحتراف الرياضي بالقوانين المطّبقة في دول أخرى، وكذلك مع القواعد الدوليّة المنظّمة لهذه العقود، مثل لوائح الاتّحاد الدولي لكرة القدم (FIFA). يهدف المنهج المقارن إلى استنتاج أفضل الممارسات القانونيّة والتشريعيّة التي يمكن أن تسهم في تحسين التنظيم القانوني لعقد الاحتراف الرياضي في لبنان، مع مراعاة خصوصيّات النظام القانوني اللبناني.

هذا المنهج يساعد في تقديم رؤية شاملة ومتوازنة لموضوع البحث من خلال الجمع بين التحليل العميق والمقارنة العملية.

أوّلًا. الاحتراف الرياضي والتنظيم القانوني

يمثّل الاحتراف الرياضي إحدى المحطّات الجوهريّة في تطوّر الرياضة الحديثة، إذ لم يعد مجرّد ممارسة بدنية أو نشاط ترفيهي، بل أصبح منظومة متكاملة تستدعي تنظيمًا

قانونيًّا يواكب متطلّباتها. ومن أبرز النماذج التي تجسّد هذا التحوّل نشأة الاحتراف في كرة القدم، لكونها الرياضة الأكثر انتشارًا وتأثيرًا عالميًّا.

أ. نشأة الاحتراف في كرة القدم

شهد العام 1885، الاعتراف الرسمي بالاحتراف في كرة القدم، وهو تحوّل جوهري في تاريخ اللعبة، جاء بعد مدّة طويلة من التطوّر والجدل. فقد بدأت لعبة كرة القدم بغاية ترفيهيّة يمارسها عدد محدود من طلّاب الجامعات والمدارس في المملكة المتحدة، حيث كانت تُعرف باسم «لعبة النبلاء» أو «لعبة الجنتلمان»، نظرًا لارتباطها بالأوساط الثقافيّة والاجتماعية الراقية. ومع مرور الوقت، أصبحت اللعبة شائعة بين مختلف طبقات المجتمع، لا سيّما الطبقة العاملة، ما أدى إلى ظهور الاحتراف كنتيجة طبيعيّة للظروف الاقتصاديّة في المملكة نفسها[1].

ويعدّ اللاعب الأسكتلندي «جيمس لانج» أوّل محترف في تاريخ كرة القدم، حيث انضمّ إلى فريق «شيفيلد» الإنكليزي في العام 1876، وكان يتقاضى أجره سرًّا بوضعه داخل حذائه، نظرًا لأن الاحتراف لم يكن قانونيًّا حينها. وكانت الطبقة الأرستقراطيّة ترى في الاحتراف نشاطًا يقتصر على الفئات الفقيرة، ما أدّى إلى رفضه رسميًّا لمدّة طويلة.

ومع تزايد أعداد اللاعبين الذين يمارسون لعبة كرة القدم كمصدر دخل، أطلق الاتّحاد الإنكليزي حملة للتحقّق من مهن اللاعبين، إذ طُلب من الأندية تقديم بيانات توضح مصادر رزق لاعبيها، ما كشف عن وجود لاعبين محترفين داخل الأندية الإنكليزية، وهو ما كان مخالفًا للوائح بطولة كأس إنكلترا[2].

وفي أكتوبر 1884، هدّدت الأندية الكبرى بالانفصال عن الاتّحاد الإنكليزي لكرة

(1) علي محمود الشرقاوي: **العقود الرياضيّة وأثرها على الحقوق القانونية للاعبين**، مجلة **القانون الرياضي**، العدد (12)، 2018، ص 52.

(2) محمد عبد الله مغربي: **قانون الرياضة: الإطار القانوني لاحتراف الرياضة**، دار الفكر القانوني، القاهرة، ط 1، 2012، ص 56.

القدم، وتشكيل اتّحاد مستقل أُطلق عليه «الاتّحاد المتمرّد»، كما لوّحت أندية أخرى بدعمه. وأمام هذا الضغط، اضطر الاتحاد الإنكليزي إلى الاعتراف بالاحتراف رسميًّا في يوليو 1885، ليبدأ بذلك عصر جديد في تاريخ اللعبة[1].

ب. مفهوم الاحتراف الرياضي

لفهم ماهيّة الاحتراف الرياضي، لا بدّ من توضيح مفهومه، حيث يُعرَّف بأنه ممارسة الشخص لنشاطه بوصفه حِرفة، يزاوله بشكل مستمرّ بهدف تحقيق عائد مالي يعتمد عليه مصدرًا رئيسًا للعيش[2].

ويُعرّف الاحتراف الرياضي بأنه «مهنة يمارسها الشخص الرياضي بصفة منتظمة من خلال نشاط رياضي محدّد، سعيًا لتحقيق دخل مادّي يُعتمد عليه كمصدر للرزق، وذلك وِفاق عقد متّفق عليه ومحدّد المدة»[3].

وكما هو الحال مع أي مهنة أخرى، يتطلّب الاحتراف الرياضي من اللاعب أن يتفرّغ تمامًا لممارسة الرياضة بشكل منتظم ومستمرّ، حيث يكون العائد المادّي من نشاطه الرياضي هو المصدر الرئيس لدخله. ويُعدّ إبرام عقد احترافي بين اللاعب والنادي عنصرًا أساسيًّا في الاحتراف الرياضي، وفاقًا لما تنصّ عليه اللوائح المنظّمة لهذا النظام[4].

ويؤكّد بعض الباحثين أن نجاح نظام الاحتراف الرياضي يعتمد بشكل رئيس على توفير مصادر التمويل اللازمة له، حيث إن هذا التمويل يشكّل الركيزة الأساس لاستمرارية الاحتراف وتطوّره. ويُعرف اللاعب المحترف بأنه «الشخص الذي يتّخذ من الرياضة مهنة أساسيّة، لا تتيح له ممارسة أي مهنة أخرى بجانبها، ويتقاضى راتبًا

(1) **حسين الدريني**: **الحقوق القانونيّة للاّعبين في الاحتراف الرياضي**، دار الثقافة القانونية، الرياض، ط 1، 2017، ص 42.
(2) علي محمود الشرقاوي: **العقود الرياضيّة**، مرجع سابق، ص 56.
(3) محمد حسن عبد العزيز: **التنظيم القانوني للاحتراف الرياضي في كرة القدم**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2020، ص 113.
(4) سعيد الجعفري: **قانون الرياضة في التشريع المصري**، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط 1، 2015، ص 24.

شهريًّا مقابل مشاركته في المباريات والتدريبات، وفقًا للعقد المبرم بينه وبين النادي»[1].

وفيما يتعلّق بالإطار القانوني، فقد عرّف قانون تنظيم الاحتراف الرياضي في دولة الكويت الاحتراف الرياضي بأنه «ممارسة النشاط الرياضي كمهنة أو حرفة يزاولها اللاعب بانتظام، بهدف تحقيق عائد مالي وفق عقود يتم الاتفاق على شروطها مسبقًا»[2].

أما في القانون المصري، فلم يُطرح تعريف واضح للاحتراف الرياضي، إذ خلت التشريعات واللوائح المنظمة لمركز التسوية والتحكيم الرياضي من أي تعريف رسمي له. لذا، يُوصى بإجراء تعديل تشريعي يتضمن تعريفًا واضحًا لمفهوم الاحتراف الرياضي، بالإضافة إلى وضع تنظيم قانوني دقيق له[3].

ج. عناصر الاحتراف الرياضي

من خلال التعريفات السابقة، يمكن استخلاص العناصر الأساس للاحتراف الرياضي، وهي:

- مهنة يمارسها اللاعب بانتظام واستمراريّة.
- ارتباطه بالمجال الرياضي حصريًّا.
- تحقيق عائد مادّي من خلاله.
- وجود عقد رسمي يوثّق بنود العلاقة الاحترافية بين اللاعب والنادي[4].

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف الاحتراف الرياضي بأنه ممارسة الشخص لنشاط رياضي معين كمهنة رئيسة، من خلال التزام منتظم ومستمرّ، بهدف تحقيق دخل مالي يساعده في تلبية متطلّبات حياته المعيشيّة، وذلك في إطار تعاقدي منظّم.

(1) محمد عبد الله مغربي: **قانون الرياضة**، مرجع سابق، ص 56.

(2) حسين الدريني: **الحقوق القانونية للاعبين في الاحتراف الرياضي**، مرجع سابق، ص 42.

(3) سعاد الجندي: **القانون الرياضي وأثره على تنظيم الرياضة الاحترافيّة في الوطن العربي**، مجلة **الرياضة والقانون**، العدد (8)، 2019، ص 114.

(4) عبد الله حسن: **قانون الرياضة في العالم العربي**، مكتبة الحقوق، القاهرة، ط 1، 2016، ص 78.

ثانيًا. نشأة التنظيم القانوني للاحتراف الرياضي في بعض الأنظمة المعاصرة

شهدت الدول العربية تحولات بارزة في تنظيم الاحتراف الرياضي، حيث انتقلت من الاعتماد على الأعراف واللوائح الداخليّة للأندية إلى إصدار تشريعات وقوانين خاصّة تؤطّر العلاقة بين اللاعب والنادي والاتّحادات الرياضيّة. ففي مصر والمغرب، جاء التنظيم القانوني للاحتراف استجابة لزيادة الاهتمام بكرة القدم وارتفاع قيمتها الاقتصاديّة، بينما سلكت دول الخليج العربي، مثل الكويت والسعودية، مسارًا تشريعيًّا واضحًا بسنّ قوانين تنظم عقود الاحتراف وتحديد حقوق اللاعبين والأندية وواجباتهم. ويُظهر هذا التباين أن التجربة العربيّة في تنظيم الاحتراف لا تزال في طور التطوّر والتكامل، متأثّرة بالتوجّهات الدوليّة، بخاصّة لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA).

أ. نشأة التنظيم القانوني للاحتراف الرياضي في عدد من الدول العربية

غيّر الاحتراف الرياضي مسار النشاط الرياضي من هواية إلى مهنة، وترتّب على ذلك ضرورة صياغة بنود لهذه المهنة، وأيضًا ضرورة وجود عقد بين أطرافها. وهذا ما استدعى ظهور ونشأة تنظيم قانوني لهذا النشاط. فتحدث عملية انتقال اللاعب من نادٍ الى آخر، طبقًا للعقود المبرمة، حيث إن عملية الانتقال هي عملية قانونية ثلاثيّة الأطراف كما سيأتي لاحقًا[1].

1. نشأة التنظيم القانوني للاحتراف الرياضي في لبنان

يُعدّ الاحتراف الرياضي في لبنان من المواضيع التي تشهد تطوّرًا بطيئًا مقارنة ببعض الدول الأخرى التي اتّخذت خطوات متقدّمة في هذا المجال. إلّا أن بداية الاهتمام بتنظيم الاحتراف الرياضي في لبنان كان في العقدَيْن الأخيرَيْن، حينما بدأ الأمر بتوجّهات نحو تعزيز الاستقلاليّة الماليّة للأندية الرياضيّة وتوفير بيئة قانونيّة

(1) محمد عماد الدين حسين: **التنظيم القانوني للعقود الرياضية**، دار العلوم، القاهرة، ط 2، 2019، ص 52.

منظّمة تنظّم عمل اللاعبين المحترفين. وقد مرّ بأربع مراحل:

- **بداية الاهتمام والوعي بالاحتراف**: في البداية، اعتمد لبنان بشكل أساس على الهواية في مختلف الألعاب الرياضيّة، بما في ذلك كرة القدم. لكن مع مرور الوقت وتزايد أهميّة الرياضة على المستوى المحلّي والدولي، بدأ الاحتراف الرياضي يفرض نفسه. تمّ التركيز بشكل رئيس على رياضة كرة القدم، في الوقت الذي واجهت الأندية المحليّة صعوبة في تمويل اللاعبين والمحافظة عليهم، ما أدّى إلى ظهور الحاجة لتطوير النظام القانوني لتنظيم العلاقة بين الأندية واللاعبين[1].
- **تدخّل المشرّع اللبناني**: بدأت الحكومة اللبنانيّة في منتصف تسعينيّات القرن الماضي بالاهتمام بتنظيم الاحتراف الرياضي، بخاصّة في كرة القدم. ففي العام 1999، أصدرت وزارة الشباب والرياضة في لبنان قانونًا يتعلّق بتنظيم الهيئات الرياضية، تضمّن بعض النصوص التي تشير إلى ضرورة وجود عقود واضحة بين الأندية واللاعبين. وقد هدفت هذه القوانين إلى تعزيز مبدأ الاحتراف الرياضي على شكل مهنة، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالعقود المنظّمة للعلاقة بين الأندية الرياضيّة واللاعبين.
- **تطوير اللوائح الرياضية**: في العام 2000، صدر العديد من اللوائح التي تحدّد كيفيّة انتقال اللاعبين بين الأندية، وكيفيّة تنظيم التعاقدات معهم. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت الأندية اللبنانيّة باتّخاذ خطوات أكبر نحو التعاقد مع اللاعبين المحترفين، وإن كانت المعوّقات الماليّة تبقى من أبرز التحدّيات التي تواجهها الأنديّة في هذا المجال[2].

(1) حسن العلي: **الاحتراف الرياضي في لبنان، من الهواية إلى الاحتراف**، مجلة **دراسات رياضية معاصرة** بيروت، المجلد (4)، العدد (1)، 2015، ص 65.

(2) وليد أحمد: **تطوّر التشريعات الرياضية في لبنان، دراسة قانونية مقارنة**، مجلة **الحقوق الرياضية**، بيروت، المجلد (1)، العدد (5)، 2017، ص 92.

- **ظهور الاحتراف في الأندية اللبنانيّة:** مع تزايد الوعي بأهمّية الاحتراف، بدأ الدوري اللبناني لكرة القدم يشهد دخول عدد من اللاعبين المحترفين الأجانب الذين وقّعوا عقودًا مع الأندية. وفي ما بعد، بدأت بعض الأندية المحلّية تحقق استقرارًا ماليًّا نسبيًّا، من خلال تنظيم احتراف اللاعبين المحلّيّين، على الرغم من أنه لا يزال هناك تحدّيات تتعلّق بتوفير التمويل الكافي للصفقات.

أما الوضع الحالي للاحتراف الرياضي، فلا يزال لبنان في مرحلة تطوّر قانوني لتنظيم الاحتراف الرياضي بشكل كامل، حيث لا توجد قوانين مفصّلة تنظّم الجوانب المرتبطة بعقود الاحتراف. إلّا أن هناك محاولات جادّة من قبل الهيئات الرياضيّة المحلّيّة للانتقال إلى تنظيم أكثر يحاكي المعايير الدوليّة في مجالات الاحتراف الرياضي. وقد بدأت بعض الأندية تتبنّى سياسات تعاقديّة أكثر احترافية، خاصّة مع الاهتمام المتزايد من قبل «FIFA» والمنظّمات الدوليّة بالعمل على تحسين بيئة الاحتراف في الدول النامية[1].

يمكن القول؛ إن لبنان لا يزال في مرحلة مبكرة نسبيًّا في تنظيم الاحتراف الرياضي بشكل قانوني، لكن الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة تشير إلى إمكانيّة حدوث تطوّر كبير في هذا المجال. وعلى الرغم من العقبات المالية والبنى التحتيّة، فإن الاهتمام المتزايد بالرياضة كصناعة يسهم في دفع الحكومة والأندية اللبنانية نحو تبنّي نظام أكثر تطوّرًا وفعّالية للاحتراف الرياضي.

2. نشأة التنظيم القانوني للاحتراف الرياضي في مصر

شهدت مصر تطوّرًا ملحوظًا في مجال الاحتراف الرياضي، بخاصّة في كرة القدم، ولكن هذا التطوّر لم يكن مصحوبًا بتشريع قانوني كامل ينظّم جميع جوانب الاحتراف

(1) فادي سمير: **القانون الرياضي وأثره على الاحتراف الرياضي في لبنان، المجلة القانونية العربية**، بيروت، المجلد (1)، العدد (6)، 2018، ص 104.

الرياضي، بل كان هناك محاولات متفرّقة من المشرّع المصري لتنظيم هذا المجال، دون أن يتمكّن من إيجاد تنظيم تشريعي متكامل.

بدأت الأصوات المطالبة بالاحتراف الرياضي في مصر تزداد في مطلع ثمانينيّات القرن الماضي. وفي العام 1980، أعدّ اتّحاد كرة القدم المصري أوّل دراسة لتطبيق الاحتراف في مصر، ووضع لائحة شاملة تحتوي على (75) مادة لتنظيم هذا النظام الجديد. ومع ذلك، فشل أول مشروع للاحتراف لعدة عوامل، أبرزها نقص التمويل في الأندية الرياضيّة، ما جعل من الصعب دفع رواتب اللاعبين أو التعاقد معهم بشكل احترافي. كما أن السلطات العليا رفضت السماح بمشروعات مثل التكهن بنتائج المباريات لتوفير أموال إضافيّة للتمويل، ما زاد من تعقيد تطبيق الاحتراف. علاوة على ذلك، كان من الصعب على اللاعبين التفرّغ الكامل لممارسة رياضة كرة القدم، لانشغال أغلبيّتهم بوظائف أخرى، ما جعل نظام الاحتراف صعب التطبيق في تلك المرحلة[1].

وفي التسعينيّات أيضًا، بدأت الأندية المصرية بالتفكير في تحويل نفسها إلى كيانات اقتصاديّة قادرة على تمويل التعاقدات الاحترافية. ورغم ذلك، تأجّل تطبيق الاحتراف بشكل كامل لعقد آخر من الزمن بسبب الأزمات الماليّة والإداريّة داخل الأندية. في هذه المدّة، لم تكن اللوائح التشريعيّة في مصر لتواكب التحوّلات العالميّة في الرياضة، ما نتج عنه العديد من الإخفاقات في رياضة كرة القدم، أبرزها عدم تأهّل المنتخب الوطني في بعض البطولات الكبيرة، مثل كأس العالم 2006.

وقد أوصى المؤتمر العلمي الدولي، المنعقد في العام 1999، في كلية التربية الرياضيّة بالقاهرة، بوضع إطار قانوني للاحتراف الرياضي في مصر يتماشى مع إمكانات الدولة، ويسهم في تقدّم الحركة الرياضيّة. ومن أبرز ما تضمّنت التوصيات، ما يلي:

(1) يوسف سامي: **الاحتراف الرياضي في الشرق الأوسط، التحديات القانونية والتنظيمية، الكتاب السنوي للقانون الرياضي**، الإصدار الأوّل، دار الرياضة للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1، 2016، ص 178.

- تقنين الاحتراف الرياضي بما يتماشى مع متطلّبات العصر.
- وضع النظام الأمثل لقواعد الاحتراف بما يسمح بتشكيل لجان متخصّصة للمحترفين في الهيئات الرياضيّة.
- إنشاء اتحاد للمحترفين بكرة القدم، حيث كان من غير المنطقي أن يكون اتّحاد الهواة هو المسؤول عن تنظيم الاحتراف[1].

3. الاحتراف الرياضي في العراق

في العام 2017، أصدر مجلس النواب العراقي قانون الاحتراف الرياضي الرقم **(60)**، تضمّن تعريف الاحتراف الرياضي وعقوده، وأحكامًا تنظميّة لعملية الاحتراف في المؤسّسات الرياضيّة بشكل شامل. هذا القانون؛ يُعدّ خطوة مهمّة في تنظيم الاحتراف الرياضي في العراق، إذ حرص على وضع إطار قانوني واضح يتعامل مع جميع جوانب الاحتراف ويضمن حقوق اللاعبين والأندية[2].

4. الاحتراف الرياضي في البحرين

اتّبعت مملكة البحرين نفس النهج الذي اتّبعه العراق، وأصدرت القانون الرقم **(8)**، في سنة 2021، الذي عرّف الاحتراف الرياضي وعقد الاحتراف، ونظّم العمليّة الاحترافيّة الرياضيّة في البحرين بشكل شامل. ويمثل هذا القانون، خطوة مهمّة نحو تعزيز الاحتراف الرياضي في المملكة، ويعدّ دليلًا متقدّمًا على اهتمام الدولة بتطوير الرياضة على أسس قانونيّة منظّمة.

(1) عبد الله العيسى: **تقنين الاحتراف الرياضي في الدول العربية، التحديات والحلول، المجلة القانونية الرياضية**، بيروت، المجلد (4)، العدد (2)، 2017، ص 68.

(2) علي حسين: **تحليل قانون الاحتراف الرياضي في مصر: دراسة قانونية نقدية**، دورية **الحقوق الرياضية**، القاهرة، المجلد (6)، العدد (2)، 2018، ص 94.

5. الاحتراف الرياضي في الكويت

أما في الكويت، فقد أصدر مجلس الأمة الكويتي القانون الرقم (**49**) لسنة 2005، يتعلّق بتنظيم الاحتراف الرياضي. يعدّ هذا القانون خطوة متقدّمة في هذا المضمار، ويشمل تنظيم عقود الاحتراف وآليّة انتقال اللاعبين بين الأندية، إضافة إلى حماية حقوق الأطراف المعنيّة في عملية الاحتراف[1].

6. الاحتراف الرياضي في السعوديّة

تميّزت المملكة العربية السعودية بأنها سبّاقة في هذا المجال، حيث أصدرت لائحة الاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم منذ العام 1992، ثم توالت التعديلات عليها حتى آخر تعديل في العام 2021. وتضمّنت اللائحة تنظيمًا دقيقًا لعمليّة الاحتراف في لعبة كرة القدم السعودية، من خلال إعداد نماذج موحّدة لعقود اللاعبين المحترفين، ونماذج لتسجيل اللاعبين، إضافة إلى تنظيم انتقالاتهم بين الأندية. وشملت أيضًا لائحة عقوبات لاعبي كرة القدم المحترفين التي تحدّد العقوبات المناسبة للمخالفات التي قد تصدر عن اللاعبين أو الأندية[2].

ومن أبرز ميزات الاحتراف في السعوديّة:

- تنظيم واضح لعقود الاحتراف، سواء للّاعبين السعوديّين أو الأجانب.
- إمكانيّة احتراف اللاعبين السعوديّين في أندية خارج المملكة.
- السماح للأندية السعوديّة بالتعاقد مع لاعبين أجانب بعدد محدّد.
- وجود لائحة عقوبات في المخالفات الصادرة عن اللاعبين أو الأندية، بما يضمن انضباط النظام.

(1) لا اسم: **قانون تنظيم الاحتراف الرياضي**، صادر عن الهيئة العامة للرياضة ـ الكويت، الرقم (**49**)، لسنة 2005، دراسة قانونية، دورية **القانون الرياضي**، المجلد (1)، العدد (1)، 2005.

(2) محمد الشيخ: **التنظيم القانوني للاحتراف الرياضي في الكويت: بين النظرية والتطبيق، المجلة القانونية الكويتية**، الكويت، المجلد (2)، العدد (34)، 2006، ص 165.

لقد أثبتت المملكة العربيّة السعوديّة نجاحها في تطبيق الاحتراف الرياضي بشكل متكامل، كونها أوّل دولة عربيّة تصدّر لائحة تنظيميّة للاحتراف الرياضي بطريقة صحيحة. هذه اللائحة تُعدّ من بين أفضل اللوائح المنظّمة لرياضة كرة القدم مقارنة ببعض الدول العربية مثل مصر والكويت، وذلك بفضل وضوح البنود التي تحكم العلاقة بين اللاعبين والأندية، ووجود آليات واضحة للانتقال والتسجيل. وتستمرّ المملكة في تحديث لائحتها وتطويرها بما يتماشى مع المستجدّات العالميّة في مجال لعبة كرة القدم[1].

ويمكن القول إنه من خلال هذه التشريعات التي استعرضناها، نلاحظ أن الدول العربيّة بدأت في تنظيم الاحتراف الرياضي بشكل تدريجي، وطبّقت كلٌّ منها نظامًا يتناسب مع إمكاناتها وظروفها. لكن رغم هذه الجهود، تبقى هذه التشريعات في مراحلها الأوّليّة وتحتاج إلى تطوّر مستمرّ. كما تحتاج تشريعات الاحتراف الرياضي في الدول العربيّة إلى مزيد من التطوير لتواكب التطوّرات العالميّة في هذا المجال، خاصّة في ظل تزايد أعداد اللاعبين المحترفين وانتقالهم بين الأندية.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذه التشريعات العربيّة تمثل خطوة نحو تأسيس بيئة قانونيّة رياضيّة أكثر احترافيّة، لكنها بحاجة إلى تحديثات مستمرّة لضمان تكامل حقوق جميع الأطراف، وتعزيز مبدأ الشفافيّة والانضباط في المجال الرياضي.

ب. نشأة التنظيم القانوني للاحتراف الرياضي في عدد من الدول الأوربية

في ضوء التطوّر الملحوظ للاحتراف الرياضي عالميًّا، أخذت الدول الأوروبيّة على عاتقها وضع أطر قانونيّة متكاملة تنظّم مهنة الرياضة بشكل يضمن حقوق اللاعبين والأندية، ويضبط العقود وعمليّة الانتقالات بين الأندية. وتختلف هذه الأطر

(1) لا اسم: **لائحة الاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم: التنظيم والتعديلات، المراجعة القانونية الرياضية السعودية**، صادر عن الاتحاد السعودي لكرة القدم، 2021، ص 142.

بين الدول حسب نظمها القانونيّة وتاريخها الرياضي، إلا أن الهدف المشترك يتمثّل في حماية جميع الأطراف المعنيّة وتحقيق الاستقرار القانوني في النشاط الرياضي. ومن أبرز النماذج في هذا السياق، تجربة المملكة المتحدة التي اعتمدت على تنظيم قانوني دقيق للاحتراف الرياضي، مع التركيز على كرة القدم لكونها الأكثر انتشارًا وممارسة، ما يستحق استعراض تفاصيله بشكل مستقل.

1. التنظيم القانوني للاحتراف الرياضي في إنكلترا

تُعدّ إنكلترا من أبرز معاقل الاحتراف الرياضي، خصوصًا في رياضة كرة القدم، إذ تأسّس الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم في العام 1863، ليكون من أوائل الاتّحادات المنظّمة لكرة القدم في العالم. ومع مرور الوقت، تحولّت كرة القدم في إنكلترا من مجرّد رياضة إلى استثمار تجاري ضخم يخدم العديد من القطاعات الاقتصاديّة. ويمثّل اللاعب المحترف حجر الزاوية في هذا النشاط، إذ يقوم عقد الاحتراف بتنظيم العلاقة بين اللاعب والنادي. كما تشمل عقود الاحتراف في إنكلترا عقودًا أخرى مثل عقود الرعاية وحقوق البثّ التلفزيوني، ما يعكس مدى احترافيّة النظام التنظيمي لرياضة كرة القدم في البلاد[1].

2. الاحتراف الرياضي في فرنسا

في فرنسا؛ بدأ الاحتراف الرياضي في كرة القدم منذ العام 1932، عندما بدأت الأندية الهواة الاستعانة بلاعبين محترفين في المباريات الرسميّة. ومع تزايد عدد اللاعبين المحترفين، بدأ الاتّحاد الفرنسي لكرة القدم بتنظيم هذا النشاط، حيث قرّر في العام 1968، أن يظلّ اللاعب المحترف في أندية الهواة، وبعد تعديل هذه الممارسة في العام 1972، تم تأسيس «جماعة احتراف كرة القدم»، وهي جمعية مستقلّة تشمل الأندية التي تضمّ لاعبين محترفين، وقد تابعت هذه الجمعيّة إدارة شؤون الاحتراف

(1) Robinson, M., & Segal, S.: **Sports Law and Regulation: Cases and Materials. Aspen Publishers.A comprehensive textbook that addresses various aspects of sports law, including employment, contracts, antitrust law, and the regulation of professional leagues,** 2019, p 57.

بشكل منفصل عن الاتّحاد الفرنسي لكرة القدم، رغم الرقابة المباشرة من الاتّحاد.

وفي العام 1993، صدر ميثاق احتراف كرة القدم في موسم 1993ـ1994، والذي جمع بين جميع الأطراف المعنيّة، كالاتحاد الفرنسي لكرة القدم، والاتحاد الوطني للأندية الرياضّية، والاتحاد الوطني للاعبي كرة القدم المحترفين. وقد وضع هذا الميثاق إطارًا قانونيًّا شاملًا لتنظيم الاحتراف في كرة القدم الفرنسيّة[1].

3. الاحتراف الرياضي في إيطاليا

تعدّ إيطاليا من الدول التي تطبّق نظامًا متكاملًا للاحتراف الرياضي، حيث قام الاتّحاد الإيطالي لكرة القدم في العام 1992، بنشر كتاب تحت عنوان «**أوراق اتحادية**»، يوضح القواعد الأساس للاحتراف في كرة القدم الإيطالية. يتضمن الكتاب القواعد الداخلية المنظمة للاتحاد، قوانين اللعبة، وتنظيم روابط الأندية المحترفة.

وتنظَّم العلاقة بين الأندية واللاعبين المحترفين في إيطاليا، من خلال القانون **(1981/9)**، الذي يحدّد العلاقة الاقتصاديّة بين الطرَفيْن، ويضمن حقوق اللاعبين في مجالات عدّة، منها التأمين ضد الإصابات، الوفاة، والعجز، فضلًا عن دفع التأمينات الاجتماعيّة على اللاعبين وِفاق القانون الإيطالي. كما يشترط القانون وجود عقد موحّد بين الأندية واللاعبين، ما يضمن تنظيم العلاقة بين الطرَفَيْن بشكل واضح ومنظّم[2].

كما يمكن القول؛ إنه من خلال هذه التجارب العالميّة، يتّضح أن الدول التي طبّقت نظام الاحتراف الرياضي، مثل إنكلترا، فرنسا وإيطاليا، قد وضعت قواعد قانونيّة شاملة ومتطوّرة تتماشى مع احتياجات اللاعبين والأندية على حدّ سواء. يشمل هذا

(1) FIFA's official regulations document, detailing the rules surrounding player transfers, contracts, and the rights of players, managers, and clubs. This is a crucial resource for understanding the global rules governing player contracts, p 142.

(2) McArdle, D.: **Sport and the Law: An International Perspective**, Edward Elgar Publishing, 2020, p 75.

التنظيم العقود المحدّدة المدة، التأمينات الاجتماعيّة والصحيّة، والرقابة المستمرّة من الاتّحادات الرياضيّة لضمان تطوّر الاحتراف على أسس قانونيّة وصحيّة سليمة.

ثالثًا. مدى كفاية القواعد العامّة في القانون لتنظيم عقد الاحتراف الرياضي

تعدُّ القواعد العامّة في القانون هي الإطار الأساس الذي يُعتمد عليه لتنظيم جميع العقود القانونيّة، بما في ذلك عقود الاحتراف الرياضي. ورغم أن هذه القواعد تطبّق بشكل واسع في العديد من أنواع العقود، فإن عقد الاحتراف الرياضي يعدّ عقدًا خاصًّا يتّسم بخصوصيّة تتطلّب تنظيمًا قانونيًّا متخصّصًا في بعض جوانبه.

أ. القواعد العامة وعلاقتها بعقد الاحتراف الرياضي

تُعدّ القواعد العامة في القانون هي المستند الأساس عند صياغة أي عقد، سواء كان عقدًا رياضيًّا أو تجاريًّا أو مدنيًّا. وتشمل هذه القواعد تعريف العقد، شروطه، كيفية إبرامه، وحقوق وواجبات الأطراف المتعاقدة. في عقود الاحتراف الرياضي، يمكن تطبيق القواعد العامّة في العديد من الحالات مثل:

- **أركان العقد**: الرضا، السبب، والمحلّ، ... إلخ. حيث يُعدّ عقد الاحتراف الرياضي نوعًا من أنواع العقود الملزمة للطرفَيْن.
- **التزامات المتعاقدين**: يمكن تطبيق القواعد العامّة التي تفرض على الأطراف الوفاء بالالتزامات المقرّرة في العقد.

لكن على الرغم من إمكانيّة تطبيق القواعد العامّة، فإن طبيعة العقود الرياضيّة تتطلّب العديد من التفاصيل الخاصّة التي لا تُغطيها القواعد العامّة بشكل كافٍ، ما يفرض الحاجة إلى قواعد متخصّصة لتنظيم العلاقة بين اللاعب والنادي والأطراف الأخرى ذات الصلة[1].

(1) Miller, A., & Ridenour, A.: **Regulating Professional Sport: Legal Issues and Policy Recommendations**, Springer, 2019, p 92.

ب. خصائص وخصوصيّة عقود الاحتراف الرياضي

يتميّز عقد الاحتراف الرياضي عن العقود الأخرى بعدد من الخصائص التي تجعله يحتاج إلى تنظيم خاص خارج نطاق القواعد العامّة، هي:

- **تعدّد الأطراف:** يشارك في عقد الاحتراف الرياضي أكثر من طرف بخلاف اللاعب والنادي، مثل الشركات الراعية، الوكلاء الرياضيّين، الاتّحادات الرياضيّة، والمستشفيات الخاصّة بإصابات اللاعبين.
- **علاقة عمل خاصّة:** على الرغم من أن عقد الاحتراف يُعدّ نوعًا من عقود العمل، إلّا أنّه يختلف عن العقود التقليدية بسبب الطابع الرياضي والاحترافي الذي يتطلّب تقديم أداء متميّز من اللاعب بشكل مستمرّ.
- **المدة الزمنية:** تتفاوت مدد عقود الاحتراف الرياضي بشكل كبير، وتكون غالبًا مرتبطة بالأداء البدني والنتائج التي يحقّقها اللاعب مع الفريق[1].

ج. التشريعات المتخصّصة في تنظيم الاحتراف الرياضي

ظهر العديد من التشريعات المتخصّصة التي تناولت عقد الاحتراف الرياضي بتنظيمات خاصّة تعكس التحدّيات والخصوصيّة التي يتمتّع بها هذا النوع من العقود. على سبيل المثال:

- **التشريعات الخاصّة بإنهاء العقد:** مثل «البند الفاسخ» الذي يُنظَّم وِفاقًا للوائح خاصّة تسمح للأطراف بإنهاء العقد بشكل غير تقليدي.
- **تشريعات تأمين اللاعبين:** تتضمّن العديد من الأنظمة الرياضيّة الدوليّة في إطار قوانين تضمن تأمين اللاعبين ضد الإصابة البدنيّة أو الوفاة.
- **الأنظمة الخاصّة بالانتقالات:** نظّمت الاتّحادات الرياضيّة قوانين خاصّة لانتقال

(1) أحمد عبد الله: **الاحتراف الرياضي: مفهومه، تطوره، وتطبيقاته في الأندية الرياضية، دوريات الرياضة القانونية**، 2015، القاهرة، ص 47.

اللاعبين بين الأندية وقواعد فرض الجزاءات في حال حدوث مخالفات[1].

رابعًا. التعريف بعقد الاحتراف الرياضي

الاحتراف في اللغة يعني ممارسة عمل أو مهنة بشكل مستمرّ ومنتظم بهدف الكسب والارتزاق منها[2]. أما في الاصطلاح، فنجد أن تعريف عقد الاحتراف الرياضي لا يظهر بشكل صريح في القوانين المدنيّة لبعض الدول العربيّة، ولا يتمّ التطرّق إليه في كتب الفقه، ومع ذلك، يُستخدم الاحتراف الرياضي في السياقات العمليّة بوضوح، بخاصّة في رياضات مثل كرة القدم، حيث يشير إلى العلاقة بين اللاعب المحترف والنادي الذي يتعاقد معه[3].

أ. تعريف عقد الاحتراف الرياضي

عقد الاحتراف الرياضي هو عقد يتعهّد بموجبه اللاعب المحترف بممارسة النشاط الرياضي الذي يتقنه لصالح النادي الرياضي الذي يبرم معه العقد. فيلتزم النادي بتقديم بدل مالي للاعب، بعد تحديد الشروط التي تشمل الأجر الذي يتقاضاه اللاعب لقاء احترافه للرياضة لصالح النادي. بناءً على هذا المفهوم، يمكن توصيف عقد الاحتراف الرياضي كما يلي:

- **عقد قانوني**: ينشأ بين اللاعب المحترف الذي يلتزم بتقديم خدماته الرياضيّة وبين النادي الرياضي الذي يلتزم بـدوره بدفع بدل مالي له مقابل خدماته الرياضيّة.
- **الطابع الشخصي**: يُعدُّ هذا العقد شخصيًّا للغاية، حيث يعتمد على قدرات

(1) يوسف الراشد: **عقود الاحتراف الرياضي: دراسة مقارنة بين النظم العربية والأوروبية**، دار الفكر القانوني، القاهرة، 2014، ص 163.

(2) يوسف سامي: **الاحتراف الرياضي في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 215.

(3) محمد إبراهيم: **عقد الاحتراف الرياضي: دراسة مقارنة بين القوانين العربية والأوروبية**، دار القانون، القاهرة، 2021، ص 76 – 78.

اللاعب الفرديّة في تقديم أداء رياضي متميّز، وهو ما يجعله مختلفًا عن العقود العاديّة في العديد من الجوانب.

- **الاستمرار والانتظام**: يُعدّ الاحتراف ممارسة مستمرّة ومنتظمة، حيث يلتزم اللاعب بممارسة الرياضة وِفاقًا لجدول التدريب والمباريات الذي يحدّده النادي.
- **البدل المالي**: يُحدّد في العقد أجر اللاعب الذي يمكن أن يكون راتبًا شهريًّا أو أسبوعيًّا، إضافة إلى مكافآت وحوافز مرتبطة بالأداء[1].

ب. صور عقد الاحتراف الرياضي

تتنوّع صور عقد الاحتراف الرياضي بناءً على الرياضة بذاتها، ولكن في غالبيّة الحالات، تُحدّد هذه العقود من خلال الشروط التي تضمن للنادي الاستفادة من مهارات اللاعب، كما تضمن للّاعب الحصول على الأجر مقابل تقديم هذه المهارات. ومن أبرز صور عقد الاحتراف:

- **عقد اللاعب المحترف مع نادٍ رياضي**: يُحدّد العقد عددًا من الالتزامات مثل مدّة العقد، البدل المالي، والحقوق المترتبة على كلّ طرف.
- **انتقال اللاعب بين الأندية**: يبرم اللاعب عقدًا مع نادٍ جديد في حالة الانتقال، وتجري مفاوضات حول البدل المالي ومدّة العقد.
- **إمكانيّة إنهاء العقد**: قد يتضمن العقد بنودًا حول كيفيّة إنهاء العلاقة التعاقديّة بين اللاعب والنادي، سواء بالتراضي أو بناءً على شروط معيّنة مثل دفع تعويضات مالية[2].

(1) خالد الزهراني: **الاحتراف الرياضي في القانون السعودي: التطوّر والإشكاليات**، دورية **الشريعة والقانون الرياضي**، العدد (1)، 2017، ص 33.

(2) جمال العزيز: **عقود الاحتراف الرياضي في القانون العربي: دراسة تحليلية**، مجلة **دراسات قانونية في الرياضة**، بيروت، المجلد (2)، العدد (12)، 2019، ص 58 ـ 60.

ج. مفهوم الاحتراف في الواقع العملي

في الواقع، يرتبط الاحتراف الرياضي بشكل كبير بالنجاح التجاري للنادي. فالنادي لا يتعامل مع اللاعب كمجرّد شخص يمارس الرياضة، بل كأداة تسويقيّة تسهم في نجاح النادي سواء على مستوى النتائج أو العوائد الماليّة الناتجة عن حقوق البث التلفزيوني والتسويق والرعاية[1].

ممّا سبق؛ يمكن القول إن عقد الاحتراف الرياضي هو عقد خاصّ ينشأ بين اللاعب المحترف والنادي الرياضي، ويتّسم بالخصوصية. ويتطلّب تنظيم العلاقة بين الطرفَيْن وِفاقًا للمعايير الرياضية والقانونيّة الخاصّة. ويُعدُّ هذا العقد الوسيلة الأساس لتنظيم العلاقة المهنيّة بين اللاعبين والأندية، ويشمل العديد من البنود التي تضمن حقوق كِلا الطرفين.

خامسًا. خصائص عقد الاحتراف الرياضي

يتميّز عقد الاحتراف الرياضي بالعديد من الخصائص القانونيّة التي توضح الطبيعة الخاصّة له. ستتناول الدراسة هذه الخصائص من خلال النقاط التالية:

أ. عقد الاحتراف ملزم للطرفَيْن

يُعدّ عقد الاحتراف الرياضي عقدًا ملزِمًا لكلا الطرفَيْن. يمكن تقسيم العقود بشكل عام، إلى نوعَيْن اثنين:

- **عقد ملزم لأحد الطرفَيْن**: حيث يكون كلٌّ منهما ملتزمًا نحو الآخر.
- **عقد ملزم للجانبَيْن**: حيث يكون كلا الطرفَيْن ملتزمًا ومتبادلًا[2].

(1) فهد عبد الله: **الاحتراف الرياضي والعلاقة بين الأندية واللاعبين: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، دراسات رياضية قانونية**، دار الفكر الرياضي للنشر، بيروت، 2019، ص 124 – 126.

(2) خالد الجراح: **عقود الاحتراف الرياضي: الخصائص القانونية والتجارية**، دار الفكر القانوني للنشر، القاهرة، 2018، ص 32 – 34.

وبالنسبة لعقد الاحتراف الرياضي، فإنه يُعدّ عقدًا ملزِمًا للجانبَيْن، فبينما يلتزم اللاعب بممارسة الرياضة لصالح النادي، فإن النادي يلتزم بدفع بدل مالي له. ويُطلق على هذا النوع من العقود «العقود التبادليّة» أو «عقود المعاوضة»، حيث تتبادل المنافع بين الطرفَيْن. كما يُعدّ عقد الاحتراف عقدًا لازمًا، إذ لا يمكن لأي طرف من أطرافه إنهاؤه من جانب واحد دون التزام معيّن (مثل دفع تعويض مالي أو وفق شروط مسبقة متّفق عليها)، ولا يجوز فسخ هذا العقد بشكل غير مبرر[1].

ب. عقد الاحتراف من عقود المعاوضة

يُعدّ عقد الاحتراف من «عقود المعاوضة»، حيث أن كلّ طرف فيه يحصل على مقابل لما يقدّم. فالمحترف يحصل على أجر مقابل ممارسة مهارته الرياضيّة، بينما يحصل النادي على خدمات اللاعب التي تساهم في تحقيق أهدافه الرياضيّة والتجاريّة. على النقيض من ذلك، يُعدّ «عقد التبرّع» هو الذي لا يدخل فيه تبادل المنافع، مثل الهبات والتبرّعات[2].

ج. عقد الاحتراف من العقود مستمرة التنفيذ

يُعدّ عقد الاحتراف الرياضي من «العقود المستمرّة التنفيذ»، فإن التزام اللاعب ليس لمرة واحدة فقط، بل يتطلّب استمرار الأداء على مدار مدة طويلة. فحين توقيع العقد، يلتزم اللاعب بممارسة مهاراته الرياضيّة بانتظام وفقًا للجدول الزمني المتّفق عليه، ما يجعل العقد يتّسم بالاستمرارية[3].

---

(1) عبد الله موسى: **أبعاد عقد الاحتراف الرياضي في القانون المدني**، مجلة **الحقوق الرياضية**، القاهرة، المجلد (1)، العدد (15)، 2020، ص 70.

(2) منصور السعودي: **الاحتراف الرياضي في الأندية الرياضية، من منظور تسويقي وقانوني**، مجلة **الرياضة والتنمية الاقتصاديّة**، الرياض، المجلد (2)، العدد (7)، 2020، ص 78 ـ 80.

(3) عادل الشريف: **الاحتراف الرياضي كعقد مستمر التنفيذ، دراسة تحليلية في ضوء القانون المدني، دراسات قانونية رياضيّة تحليل قانوني لمفهوم عقد الاحتراف**، دورية **القانون الرياضي**، القاهرة، المجلد (1)، العدد (3)، 2019، ص 46.

د. عقد الاحتراف عقد رضائي

يُعدّ عقد الاحتراف من «العقود الرضائيّة»، أي أنه يتمّ بمجرد تطابق الإيجاب (عرض العقد) والقبول (موافقة الطرف الآخر). فلا يتطلّب عقد الاحتراف إجراءات شكلّية معقّدة، مثل التوثيق أو التسجيل الرسمي (بخلاف بعض الحالات الخاصّة). على الرغم من أن مدّة العقد يمكن أن تكون طويلة، إلّا أنه يكون قائمًا بمجرّد توافق الأطراف على الشروط، حتى وإن تمّ التوصّل إليه شفهيًّا[1].

هـ. الاحتراف من العقود التي تقوم على الاعتبار الشخصي

يُعدّ عقد الاحتراف الرياضي من العقود التي تقوم على الاعتبار الشخصي. حيث يقيم النادي الرياضي اعتبارًا كبيرًا لشخصيّة اللاعب ومهاراته المميّزة، خصوصًا في الرياضات التي تعتمد على الأداء الفردي، مثل رياضة كرة القدم. فيأتي اختيار اللاعب بناءً على كفاءته المهنيّة وشخصيّته في المجال الرياضي.

في المقابل، لا يُعدّ شخص النادي محلّ اعتبار كبير في التعاقدات، ويركز الاحتراف على كفاءة اللاعب وتفرّده في أدائه الرياضي، ما يعني أن العقد ينتهي في حال وفاة اللاعب أو عجزه عن ممارسة مهارته[2].

يمكن القول إن خصائص عقد الاحتراف الرياضي في كونه عقدًا ملزمًا للجانبَيْن، هو عقد من عقود المعاوضة ومستمر التنفيذ ورضائي بين الطرَفَيْن ويقوم على الاعتبار الشخصي. تعكس تلك الخصائص خصوصيّة هذا العقد الذي يرتبط بشكل أساس بالمهارات الفرديّة للّاعب، وتحدّد التزامات متبادلة بين اللاعب والنادي. ما يجعلها ضروريّة لفهم دور هذا النوع من العقود في الرياضة الحديثة وعمله.

---

(1) محمد العتيبي: **الاحتراف الرياضي، تحليل قانوني لمفهوم عقد الاحتراف**، دورية **القانون الرياضي**، القاهرة، المجلد (1)، العدد (3)، 2017، ص 45 ـ 47.

(2) ناصر الخطيب: **الاحتراف الرياضي من منظور قانوني، دراسة في أنواع العقود**، مجلّة **التشريعات الرياضيّة**، القاهرة، المجلد (2)، العدد (4)، 2016، ص 122 ـ 124.

سادسًا. التكييف القانوني لعقد الاحتراف الرياضي

يكتسب التكييف القانوني لعقد الاحتراف الرياضي أهمّيّة كبرى، نظرًا لاختلاف القواعد التي تحكم كل نوع من العقود القانونيّة. وقد يصنّف عقد الاحتراف الرياضي على أنه عقد عمل أو عقد مقاولة، ولكلٍّ من هذه التصنيفات قواعدها الخاصّة التي تُطبّق عليها. وفي هذا السياق، ستقوم الدراسة بداية بتمييز عقد الاحتراف الرياضي عن عقد المقاولة، ثم توضّح كيف يمكن تكييف عقد الاحتراف على أنه عقد عمل[1].

أ. تمييز عقد الاحتراف عن عقد المقاولة

ينصّ تعريف عقد المقاولة في القانون المدني المصري على أن «يتعهّد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئًا أو يؤدّي عملًا لقاء أجر يتعهّد به المتعاقد الآخر»[2]، كما عرّفه القانون المدني الفرنسي أيضًا على أنه «اتفاق يُعهد فيه أحد الأطراف للقيام بعمل معين مقابل أجر»[3].

1. الفروق بين عقد الاحتراف وعقد المقاولة

يُعد من الضروري تبيان الفروق بين عقد الاحتراف الرياضي وعقد المقاولة التقليدي، نظرًا لاختلاف طبيعة كل منهما من حيث الالتزامات القانونيّة، والأهداف الماليّة، وطبيعة العلاقة بين الأطراف المتعاقدة، ما يسهم في توضيح الخصوصيّة القانونيّة لعقد الاحتراف الرياضي وضمان تطبيق النصوص القانونيّة ذات الصلة بدقة.

- **النتيجة مقابل العناية:** في عقد المقاولة؛ يتعهّد المقاول بتحقيق نتيجة معيّنة مقابل الأجر. بينما في عقد الاحتراف الرياضي، يلتزم اللاعب ببذل عناية دون

(1) جمال شريف: **التزامات الأندية الرياضية تجاه اللاعبين المحترفين: دراسة تحليلية مقارنة**، دار الفكر الرياضي للنشر، بيروت، 2020، ص 78–80.

(2) القانون المدني المصري، الصادر بالقانون الرقم **(131)** لسنة 1948 وتعديلاته، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، م 646.

(3) Code Civil Français, Napoléon's Civil Code, Article 1781, Paris, Imprimerie Nationale, 1804.

ضمان النتيجة. إذ قد لا يحقق دائمًا النتيجة المتوقّعة في كل مباراة، لكن التزامه يكون مرتبطًا بأدائه وعنايته.

- **الإشراف والتوجيه**: في عقد المقاولة؛ يتمتّع المقاول باستقلال كامل عن ربّ العمل ولا يخضع لتوجيهاته. في المقابل، يخضع اللاعب المحترف لإشراف النادي من النواحي الإدارية والتنظيميّة، وكذلك لإشراف المدرب الذي يوجهه بأداء تكتيكي وفنّي[1].
- **الاستقلالية**: يتمتّع المقاول بحرّيّة أكبر في اختيار الوسائل والطرق التي يتّبعها لإنجاز العمل. أما اللاعب المحترف، فهو ملزم باتّباع التعليمات المحدّدة من النادي والمدرّب، مثل مواعيد التدريب وأماكنه.
- **الطابع الشخصي**: قد يوكّل المقاول شخصًا آخر للعمل نيابة عنه (عقد مقاولة من الباطن)، في حين أن اللاعب المحترف لا يمكنه تكليف لاعب آخر للقيام بالمباراة بدلًا منه، بل يجب أن يؤدي العمل بنفسه.
- **مخاطر العمل**: يتحمّل المقاول مخاطر العمل التي قد تحدث نتيجة أداء مهمّته. أما اللاعب المحترف، فلا يتأثر أجره نتيجة المباراة بشكل مباشر، بل يُحدّد أجره دوريًّا، بغض النظر عن النتيجة، إلّا إذا تمّ الاتفاق على مكافآت أو عقوبات مرتبطة بالأداء[2].
- **الحماية القانونيّة**: لا يتمتّع المقاول بالحماية الاجتماعيّة التي يتمتع بها العامل. بينما يجب أن يكون اللاعب المحترف في إطار عقد الاحتراف محميًّا اجتماعيًّا ضد الإصابات والعجز، لطالما أن الإصابات جزء من طبيعة عمله[3].

---

(1) يوسف محمود: **العقود الرياضية، الالتزامات المالية وغير المالية بين اللاعب والنادي، المجلة العربية للقانون الرياضي**، القاهرة، المجلد (1)، العدد (5)، 2019، ص 112 ـ 114.

(2) أحمد الزيني: **الحقوق والواجبات في عقد الاحتراف الرياضي، دراسة في قوانين الأندية والاتحادات الرياضية، المجلة القانونية الدولية**، القاهرة، المجلد (2)، العدد (7)، 2021، ص 58 ـ 60.

(3) مصطفى سامي: **الحماية الاجتماعية للاعبين المحترفين: أبعادها القانونية والإجرائية، المجلة القانونية للممارسة الرياضية**، القاهرة، المجلد (1)، العدد (6)، 2020، ص 102 ـ 104.

2. اختلاف العقد بين القضاء الفرنسي والقانون المصري

في مرحلة زمنيّة مضت، رأى القضاء الفرنسي أن العقد بين اللاعب الرياضي والنادي هو عقد مقاولة بسبب الاستقلاليّة التي يتمتّع بها اللاعب في ممارسته لرياضته. ومع ذلك، كان هذا الرأي يتجاهل وجود علاقة تبعيّة واضحة بين اللاعب والنادي في الرياضات الجماعيّة، حيث يتلقّى اللاعب إشرافًا وتنظيمًا مستمرَّيْن من النادي[1].

من جهته، يعرَّف عقد العمل في القانون المدني المصري (المادة **674**)، أنه «العقد الذي يتعهّد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر». أما في قانون العمل المصري (المادة **29**)، فإنه «يتعهّد بمقتضاه العامل بأن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إشرافه مقابل أجر».

ب. عناصر عقد العمل في عقد الاحتراف الرياضي

يُعدّ عقد الاحتراف الرياضي نوعًا خاصًّا من عقود العمل، يخضع في جوهره للأحكام العامّة لعقود العمل، لكنه يتميّز بخصوصيّة نابعة من طبيعة النشاط الرياضي وطرَفَيْه. ويمكن تحديد عناصره الأساسيّة على الشكل التالي:

- **عنصر العمل**: يتمثّل العمل في عقد الاحتراف الرياضي في مشاركة اللاعب في التدريبات والمباريات التي ينظّمها النادي الرياضي. هذا يدخل ضمن المفهوم العام للعمل الذي يُقدّم من قبل اللاعب للنادي.
- **عنصر الأجر**: يتقاضى اللاعب المحترف أجرًا دوريًّا من النادي مقابل مشاركته في المباريات والتدريبات، يشمل الراتب الأساس والمكافآت والبدلات الخاصّة مثل الإقامة والسفر والمصروفات المتعلّقة بالمشاركة الرياضيّة[2].

(1) فؤاد حسين: **النظريّات القضائيّة في العقود الرياضيّة: دراسة حالة القضاء الفرنسي**، دوريّة **قانون الرياضة الدوليّة**، باريس، المجلد (1)، العدد (6)، 2017، ص 63 – 65.

(2) علي الدليمي: **التبعيّة والرقابة في عقود الاحتراف الرياضي، دراسة مقارنة**، دورية **قانون الرياضة**، بغداد، المجلد 1، العدد 3، 2017، ص 88 – 90.

- **عنصر التبعية**: علاقة التبعيّة بين اللاعب المحترف والنادي واضحة تمامًا. إذ يخضع اللاعب لرقابة النادي وتنظيمه؛ حيث يُحدّد المدرّب والمُشرفون الجوانب التكتيكيّة والإداريّة للعمل الذي يقوم به اللاعب. في الوقت الذي لا يمكن للّاعب ممارسة نشاطه الرياضي بحرّيّة تامّة دون تقييدات من النادي.
- **تحديد المدّة الزمنيّة**: من السّمات الأساس لعقد الاحتراف أنه عقد محدّد المدّة. فيتحدّد موعد بدء العقد وانتهائه، وغالبًا ما يكون بموسم رياضي أو عدة مواسم. دائمًا ما تكون العقود في مجال الاحتراف الرياضي محدّدة المدّة وِفاقًا لطبيعة العمل الرياضي[1].

ج. التكييف القانوني لعقد الاحتراف الرياضي

نظرًا لتوافر عناصر عقد العمل الأربعة (العمل، الأجر، التبعيّة، تحديد المدّة)، فإن عقد الاحتراف الرياضي يجب أن يُعدّ عقد عمل. وقد أكّدت لوائح الاحتراف في مختلف الدول أن عقد الاحتراف هو عقد عمل يتوافق مع القواعد الخاصّة المتعلّقة بالعمل المأجور[2].

ويمكن القول؛ إن عقد الاحتراف الرياضي يُمكن تكييفه على أنه عقد عمل، نظرًا لتوافر جميع تلك العناصر الأساسيّة لعقد العمل. هذا التكييف يتماشى مع القوانين واللوائح الرياضيّة الحديثة التي تحكم العلاقات التعاقديّة بين اللاعبين المحترفين والأندية الرياضيّة.

(1) محمود الشريف: **الحقوق المالية والاقتصادية في عقد الاحتراف الرياضي، المجلة القانونية للرياضة**، القاهرة، المجلد 1، العدد 2، 2016، ص 110 ـ 112.

(2) أحمد المرزوقي: **التمييز بين عقد العمل وعقد الاحتراف الرياضي، دراسة مقارنة في القوانين العربية والدوليّة**، مجلّة **القوانين الرياضية**، دبي، المجلد 2، العدد 5، 2019، ص 54 ـ 56.

د. التطوّر القانوني للهواة

على الرغم من أن السنوات الأخيرة شهدت تطوّرًا ملحوظًا في التشريعات الوطنيّة والدوليّة لتنظيم عقود الاحتراف الرياضي وحماية اللاعبين المحترفين، فإن الوضع يختلف تمامًا بالنسبة للهواة. فما زالت التشريعات في كثير من الدول، ومنها لبنان، قاصرة عن مواكبة واقع اللاعبين الهواة أو توفير مظلة قانونيّة تضمن لهم الحقوق الأساسيّة. ويظهر هذا القصور في عدة مستويات:

- **الأهلية التعاقدية**: يوقّع الهواة، في حالات عديدة، عقودًا في سن مبكرة (غالبًا دون سن 14 عامًا)، ما يجعل هذه العقود مخالفة لمبدأ الأهليّة القانونية المعمول به في القوانين المدنيّة. إلّا أن التشريعات الرياضيّة لا تزال تتجاهل هذه المعضلة.
- **غياب الاعتراف القانوني بالعقود الهاوية**: العقود التي يوقّعها اللاعبون الهواة لا تتضمّن عادةً بنودًا واضحة تحدّد المقابل المالي، أو تحدّد الالتزامات المتبادلة بين اللاعب والنادي أو الاتّحاد، بل تُبرَم غالبًا على نحو شكلي يفتقر إلى القوة القانونيّة الكافية.
- **انعدام الحماية القضائيّة**: بينما يتمتّع اللاعب المحترف بحق اللجوء إلى هيئات التحكيم الرياضيّة الدوليّة أو حتى المحاكم الوطنيّة في حال النزاع، يفتقر اللاعب الهاوي إلى قنوات قانونيّة واضحة للإنصاف، حيث يكون المرجع الوحيد هو الاتّحاد الرياضي المختصّ، وهو في الغالب طرف غير محايد.
- **جمود النصوص**: لم تُحدث معظم القوانين الرياضيّة العربيّة تعديلات تُعنى بالهواة، إذ يظل التركيز على «الاحتراف» كظاهرة اقتصاديّة وتجاريّة، بينما يُترك الهواة عرضة لعقود أبديّة أو التزامات غير متناسبة مع أعمارهم وحقوقهم[1].

(1) نورهان سعيد حسين: **عقد الاحتراف الرياضي بين تكوينه وطبيعته، المجلة القانونية الاقتصادية**، المجلد (35)، العدد (44)، 2023، ص 120.

من هنا، يمكن القول إن التطوّر القانوني لم يواكب بعد احتياجات الرياضيّين الهواة، بل ظلّ منحازًا إلى المحترفين، ما يخلق فجوة تشريعيّة واضحة تستدعي معالجة عاجلة من خلال إصلاح النصوص وتوسيع نطاقها لتشمل الهواة، بما يكفل لهم حقوقًا أساسيّة مثل حرّيّة التعاقد، الحقّ في الانفكاك من العقود الأبديّة، وضمان التعويض المالي العادل.

هـ. الحقوق والالتزامات في عقود الهواة

يُعدّ عقد الاحتراف الرياضي من أبرز الوسائل القانونيّة التي تحدّد بدقّة حقوق اللاعب المحترف والنادي أو الاتحاد والتزاماتهم، إذ يضمن للّاعب حزمة من الحقوق مثل الأجر الشهري، والمكافآت، والتأمين الصحي والاجتماعي، فضلًا عن حقّه في إنهاء العقد أو الاعتراض عليه عبر اللجوء إلى هيئات قضائيّة مستقلّة أو هيئات التحكيم الرياضي. في المقابل، فإن اللاعب المحترف ملزم بالانتظام في التدريبات والمباريات، والحفاظ على لياقته البدنيّة، والالتزام بالسلوك الرياضي، وتنفيذ تعليمات الجهاز الفني والإداري. هذه العلاقة التعاقدية المتوازنة تعكس تطوّرًا ملحوظًا في التشريعات الرياضيّة التي أولت عناية واضحة بمفهوم الاحتراف وما يرتبط به من حماية قانونيّة شاملة.

أما اللاعب الهاوي، فإن وضعه يختلف جذريًّا؛ إذ لا توجد في الغالب عقود مكتوبة بالمعنى القانوني المتعارف عليه، وإن وُجدت فهي تفتقر إلى أبسط مقوّمات التوازن العقدي. فكثير من الهواة يوقّعون عقودًا طويلة الأجل أو حتى أبديّة في سن مبكرة قد لا تتجاوز الرابعة عشرة، وهو سنّ لا تتوافر فيه الأهليّة التعاقديّة الكاملة، ما يجعل هذه العقود مثارًا للجدل القانوني. وتقتصر التزامات الهواة على الامتثال الكامل للوائح الاتّحادات الرياضيّة، والمشاركة في الأنشطة الرسميّة للنادي أو المنتخب، والالتزام بالتدريب والمنافسة دون مقابل مادّي ثابت، بينما لا يُعترف لهم بحقوق ماليّة أو اجتماعيّة أو قضائيّة مستقلّة. وفي حال حدوث نزاع، يظلّ اللاعب الهاوي خاضعًا

حصريًّا للاتّحاد المختصّ باللعبة، وهو ما يجعله في موقع ضعف قانوني نتيجة غياب مرجعيّة محايدة تضمن له حقوقه.

جدول يظهر الفجوة بين المحترفين والهواة

الجانب	المحترفون	الهواة
الحقوق المالية	راتب شهري + مكافآت + تعويضات	غالبًا لا يوجد راتب ثابت أو مكافآت
الحقوق الاجتماعية	تأمين صحي واجتماعي + ضمانات إصابات	غياب تام للتأمين أو الضمان
الحقوق القانونية	حق اللجوء للمحاكم أو هيئات التحكيم الرياضي	الاتحاد هو الجهة الوحيدة المختصة (خصم وحكم)
الأهلية التعاقدية	توقيع في سن قانونية مع وعي تام بالالتزامات	توقيع في سن مبكرة (أقل من 14 سنة أحيانًا) دون وعي كامل
الالتزامات	حضور تدريبات، التزام بالسلوك المهني، المحافظة على اللياقة	التزام مطلق بلوائح الاتحاد، حضور تدريبات ومباريات بلا مقابل مالي

يتضح من هذا العرض أن الفجوة بين المحترفين والهواة لا تكمن فقط في الجانب المالي، بل تمتدّ إلى غياب منظومة حماية متكاملة للهواة، تجعلهم عرضة للاستغلال دون أن تتوفّر لهم ضمانات كافية. وبالتالي فإن أي تطوّر تشريعي مستقبلي في المجال الرياضي ينبغي أن يتّجه نحو معالجة هذا الخلل، من خلال صياغة قوانين واضحة تُنظّم عقود الهواة وتضمن لهم حقوقًا أساسيّة لا تقل أهمّيّة عن تلك المقررة للمحترفين[1].

الخاتمة

ختامًا، يمكن القول إن عقد الاحتراف الرياضي يمثّل أداة قانونيّة أساسيّة لتنظيم العلاقة

(1) نورهان سعيد حسين: **عقد الاحتراف الرياضي بين تكوينه وطبيعته**، مرجع سابق، ص 121.

بين الرياضيّين المحترفين والأندية الرياضيّة، ما يضمن حقوق الطرفَيْن والتزاماتهما، ويعزّز من استقرار الرياضة كمهنة. ومع تطوّر الرياضة على المستوى العالمي، أصبح الاحتراف الرياضي ليس مجرّد نشاط ترفيهي بل تحوّل إلى صناعة كبيرة تدرّ أرباحًا ضخمة، ما يستدعي تنظيمًا قانونيًّا دقيقًا وقويًّا لضمان العدالة في هذا المجال.

لقد تناولت الدراسة عقد الاحتراف الرياضي من خلال دراسة تكوينه وطبيعته القانونية، وتحليل أركانه الأساسية وآثاره العمليّة، بالإضافة إلى التحدّيات القانونيّة التي تواجهه في ظلّ التشريعات الوطنية والدوليّة. كما أبرزت الفجوة القانونيّة بين الاحتراف والهواية، التي تتجّسد في التفاوت الواضح بين الحقوق التي يتمتع بها اللاعبون المحترفون مقارنة مع أولئك الذين يمارسون الرياضة كهواة. وعلى الرغم من وجود بعض التقدّم في القوانين الرياضيّة، إلا أن الواقع يظهر أن هناك حاجة ماسّة إلى تطوير منظومة قانونيّة أكثر مرونة وشموليّة للتعامل مع التحدّيات المستمرّة في هذا القطاع.

نتائج البحث

تمثل هذه الدراسة محاولة جادّة لتحليل الفجوة القانونية بين اللاعبين المحترفين والهواة في رياضة كرة القدم، من خلال دراسة عقود الاحتراف والإطار التشريعي المنظِّم لها. وقد أتاح هذا التحليل الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تسلّط الضوء على أوجه القصور القانونيّة والاختلاف في الحماية بين الفئتَيْن. وفيما يلي أبرز نتائج البحث:

- **وجود فجوة قانونيّة بين اللاعبين المحترفين والهواة:** على الرغم من الاهتمام المتزايد بالرياضة وارتفاع قيمتها الاقتصاديّة، لا يزال هناك تباين واضح في الحماية القانونيّة بين اللاعبين المحترفين، الذين يتمتّعون بعقود واضحة وآليات حماية، واللاعبين الهواة، الذين يفتقرون غالبًا إلى أي غطاء قانوني يحمي حقوقهم مثل الأجور أو التأمين الطبي أو ضمان استمراريّة التعاقد. هذا يبرز الحاجة لإصلاح تشريعي يضمن الحد الأدنى من الحماية لجميع الممارسين الرياضيين.

- **تطوّر متفاوت للتنظيم القانوني للاحتراف الرياضي بين الدول**: مثل إنكلترا وفرنسا وإيطاليا طوّرت أطرًا قانونيّة متكاملة تحمي حقوق اللاعبين والأندية وتضمن الاستقرار التعاقدي، بينما الدول العربيّة لا تزال في مراحل مختلفة من التطوّر؛ بعض الدول مثل السعوديّة والكويت والبحرين والعراق أصدرت تشريعات حديثة ومنظّمة، بينما لبنان ومصر لا يزالان يواجهان تحدّيات في توفير تنظيم قانوني شامل، ما يعكس الحاجة إلى الاستفادة من التجارب الدولية لتحسين التشريعات المحليّة.
- **أهمّيّة عقد الاحتراف الرياضي**: يساهم هذا العقد في ضبط العلاقة القانونيّة بين اللاعب والنادي، ما يعزّز استقرار الرياضة كمهنة.
- **طبيعة العقد**: يتميّز عقد الاحتراف الرياضي بطبيعة مزدوجة تجمع بين الجوانب المدنيّة والتجاريّة، ما يضفي عليه خصوصيّة قانونيّة.
- **التطوّر القانوني**: أظهرت الدراسة أن التشريعات الوطنيّة لا تزال بحاجة إلى المزيد من التطوير لمواكبة الاحتياجات المتزايدة للاحتراف الرياضي
- **الحقوق والالتزامات**: يضمن العقد حقوق اللاعب مثل الأجر والتأمين، مع تحديد التزامات الأندية الرياضيّة تجاهه.
- **التحدّيات القانونيّة**: توجد تحدّيات عديدة، منها التباين بين التشريعات المحليّة والدوليّة، وتأثير النزاعات التعاقديّة على الأداء الرياضي.
- **تنظيم الفروق بين عقود الاحتراف في الرياضات الجماعيّة والفرديّة**: يبرز التفاوت في الأحكام القانونيّة الخاصّة بعقود الاحتراف بين الرياضات الجماعيّة مثل رياضة كرة القدم و الرياضات الفردية مثل التنس، ما يتطلّب تشريعات مرنة تتماشى مع كل نوع منها.
- **التعويضات والتأمينات في عقد الاحتراف**: تمّ التأكيد على ضرورة تضمين بنود تعويضيّة وتغطية تأمينيّة في عقود الاحتراف، بخاصّة في حالات الإصابات التي قد تؤثّر على مستقبل اللاعب المهني.

- **تزايد التحدّيات الاقتصاديّة والمالية**: تشير الدراسة إلى تزايد الضغوط الاقتصاديّة على الأندية بسبب تكاليف العقود الاحترافيّة، ما يستدعي تشريعات ماليّة دقيقة لضمان استدامة العقود وحمايتها من المخاطر الاقتصاديّة.
- **فقدان النصوص التي تحمي الهواة**: على الرغم من تطوّر التشريعات الوطنيّة لتغطية عقود الاحتراف الرياضي، إلا أن اللاعبين الهواة يظلون خارج مظلّة الحماية القانونيّة، حيث لا توجد نصوص تكفل حقوقهم الأساسيّة أو تحدد التزامات واضحة للأندية تجاههم.
- **الفروقات المالية بين المحترف والهاوي**: في حين يحصل اللاعب المحترف على راتب، مكافآت، تأمين صحي واجتماعي، وحق اللجوء للتحكيم الرياضي، فإن اللاعب الهاوي يتحمل جميع الالتزامات نفسها تقريبًا دون أي حقوق مالية أو حماية قانونية، ما يضعه في موقف هش.
- **غياب مرجعية قضائية مستقلة**: التحدّي الأساسي الذي يواجه الرياضيّين الهواة يكمن في غياب مرجعيّة قضائيّة مستقلّة، إذ يظلّ الاتّحاد الرياضي الوحيد المختصّ بالنزاعات، ما يعرّضهم للاستغلال القانوني والإداري ويزيد من فجوة العدالة التعاقديّة.
- **فقدان التعويضات والتأمينات الصحّية**: كما أن الهواة يفتقرون إلى أي تعويضات أو تأمينات في حالات الإصابات أو إنهاء النشاط المبكر، على عكس المحترفين الذين تتضمن عقودهم بنودًا واضحة لضمان حماية مستقبلهم المهني، ما يعكس الحاجة الملحّة لتطوير التشريعات الرياضيّة لتشمل جميع مستويات اللاعبين.

توصيات البحث

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تبرز الحاجة إلى معالجة الفجوة القانونيّة بين اللاعبين المحترفين والهواة عبر تدخّلات تشريعيّة وتنظيميّة فعّالة. وفي هذا السياق، تقدّم التوصيات الآتية:

- **تعزيز التشريعات الوطنية المتعلقة بالرياضة:** لتواكب تطوّر الاحتراف الرياضي دوليًّا.
- **إنشاء آليات قانونيّة واضحة:** لحلّ النزاعات التعاقديّة بين الأندية واللاعبين بشكل سريع وعادل.
- **توفير دورات تدريبيّة قانونية للإداريّين والرياضيّين:** لزيادة وعيهم بحقوقهم وواجباتهم التعاقديّة.
- **تطوير نماذج موحدة لعقود الاحتراف الرياضي:** لضمان الشفافيّة والتوازن في الالتزامات.
- **دعم البحث القانوني في مجال الرياضة:** لتوفير مرجعيّات قانونيّة حديثة تتماشى مع تطوّر الاحتراف الرياضي.
- **توحيد معايير الحماية التأمينية في عقود الاحتراف:** من خلال فرض تأمينات موحّدة تغطّي الإصابات والعجز المهني للّاعبين المحترفين.
- **إقرار نظام تصنيف لوكلاء اللاعبين:** لضمان تعامل الوكلاء المعتمَدين وِفاقًا لمعايير أخلاقيّة وقانونيّة تضمن حقوق اللاعبين.
- **تعزيز التعاون بين الأندية والاتّحادات الرياضيّة:** لضمان وضع استراتيجيّات قانونيّة مشتركة تدعم الاستقرار المالي والتنظيمي لعقود الاحتراف.
- **تشجيع الأندية على تقنين الأمور الماليّة:** عبر فرض تشريعات ماليّة لضمان استدامة عقود اللاعبين وعدم حدوث تعثّرات ماليّة قد تؤثّر على الأندية أو اللاعبين.
- **تطوير منصّات تسوية النزاعات الرياضية:** من خلال إنشاء منصّات خاصّة ومؤسّسات تسوية نزاعات رياضيّة تكون قادرة على حلّ النزاعات بشكل سريع وفعّال في إطار قانوني.

قائمة المصادر والمراجع

أ. القوانين

1. القانون المدني المصري، الصادر بالقانون الرقم **(131)** لسنة 1948 وتعديلاته، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، م 646.

ب. المصادر والمراجع باللغة العربية

1. الجراح، خالد: **عقود الاحتراف الرياضي: الخصائص القانونية والتجارية**، دار الفكر القانوني للنشر، القاهرة، 2018.
2. الجعفري، سعيد: **قانون الرياضة في التشريع المصري**، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط 1، 2015.
3. حسن، عبد الله: **قانون الرياضة في العالم العربي**، مكتبة الحقوق، القاهرة، ط 1، 2016.
4. حسين، محمد عماد الدين: **التنظيم القانوني للعقود الرياضية**، دار العلوم، القاهرة، ط 2، 2019.
5. **الدريني، حسين: الحقوق القانونيّة للّاعبين في الاحتراف الرياضي**، دار الثقافة القانونية، الرياض، ط 1، 2017.
6. الراشد، يوسف: **عقود الاحتراف الرياضي: دراسة مقارنة بين النظم العربية والأوروبية**، دار الفكر القانوني، القاهرة، 2014.
7. سامي، يوسف: **الاحتراف الرياضي في الشرق الأوسط، التحديات القانونية والتنظيمية، الكتاب السنوي للقانون الرياضي**، الإصدار الأوّل، دار الرياضة للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1، 2016.
8. عبد العزيز، محمد حسن: **التنظيم القانوني للاحتراف الرياضي في كرة القدم**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2020.

9. عبد الله، فهد: **الاحتراف الرياضي والعلاقة بين الأندية واللاعبين: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، دراسات رياضية قانونية**، دار الفكر الرياضي للنشر، بيروت، 2019.

10. لا اسم: **قانون تنظيم الاحتراف الرياضي**، صادر عن الهيئة العامة للرياضة ـ الكويت، الرقم **(49)**، لسنة 2005، دراسة قانونية، دورية **القانون الرياضي**، المجلد (1)، العدد (1)، 2005.

11. لا اسم: **لائحة الاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم: التنظيم والتعديلات، المراجعة القانونية الرياضية السعودية**، صادر عن الاتحاد السعودي لكرة القدم، 2021.

12. مغربي، محمد عبد الله: **قانون الرياضة: الإطار القانوني لاحتراف الرياضة**، دار الفكر القانوني، القاهرة، ط 1، 2012.

ج. الدوريّات

1. إبراهيم، محمد: **عقد الاحتراف الرياضي: دراسة مقارنة بين القوانين العربية والأوروبية**، دار القانون، القاهرة، 2021.

2. أبو زيد، محمد: **الاحتراف الرياضي، التحدّيات القانونية في ظل الاتفاقيّات الدوليّة**، جريدة **الرياضة القانونية**، العدد (5)، 2016.

3. أحمد، وليد: **تطوّر التشريعات الرياضية في لبنان، دراسة قانونية مقارنة**، مجلة **الحقوق الرياضية**، بيروت، المجلد (1)، العدد (5)، 2017.

4. الجندي، سعاد: **القانون الرياضي وأثره على تنظيم الرياضة الاحترافيّة في الوطن العربي**، مجلة **الرياضة والقانون**، العدد (8)، 2019.

5. حسين، علي: **تحليل قانون الاحتراف الرياضي في مصر: دراسة قانونية نقدية**، دورية **الحقوق الرياضية**، القاهرة، المجلد (6)، العدد (2)، 2018.

6. حسين، فؤاد: **النظريّات القضائيّة في العقود الرياضيّة: دراسة حالة القضاء**

الفرنسي، دوريّة **قانون الرياضة الدوليّة**، باريس، المجلد (1)، العدد (6)، 2017.

7. حسين، نورهان سعيد: **عقد الاحتراف الرياضي بين تكوينه وطبيعته، المجلة القانونية الاقتصادية**، المجلد (35)، العدد (44)، 2023.
8. الخطيب، ناصر: **الاحتراف الرياضي من منظور قانوني، دراسة في أنواع العقود**، مجلّة **التشريعات الرياضيّة**، القاهرة، المجلد (2)، العدد (4)، 2016.
9. الدليمي، علي: التب**عيّة والرقابة في عقود الاحتراف الرياضي، دراسة مقارنة**، دورية قانون الرياضة، بغداد، المجلد 1، العدد 3، 2017.
10. الزهراني، خالد: **الاحتراف الرياضي في القانون السعودي: التطوّر والإشكاليات**، دورية **الشريعة والقانون الرياضي**، العدد (1)، 2017.
11. الزيني، أحمد: **الحقوق والواجبات في عقد الاحتراف الرياضي، دراسة في قوانين الأندية والاتحادات الرياضية، المجلة القانونية الدولية**، القاهرة، المجلد (2)، العدد (7)، 2021.
12. سامي، مصطفى: **الحماية الاجتماعية للاعبين المحترفين: أبعادها القانونية والإجرائية، المجلة القانونية للممارسة الرياضية**، القاهرة، المجلد (1)، العدد (6)، 2020.
13. السعودي، منصور: **الاحتراف الرياضي في الأندية الرياضية، من منظور تسويقي وقانوني**، مجلة **الرياضة والتنمية الاقتصاديّة**، الرياض، المجلد (2)، العدد (7)، 2020.
14. سمير، فادي: **القانون الرياضي وأثره على الاحتراف الرياضي في لبنان، المجلة القانونية العربية**، بيروت، المجلد (1)، العدد (6)، 2018.
15. الشرقاوي، علي محمود: **العقود الرياضيّة وأثرها على الحقوق القانونية للاعبين**، مجلة **القانون الرياضي**، العدد (12)، 2018.
16. الشريف، عادل: **الاحتراف الرياضي كعقد مستمر التنفيذ، دراسة تحليلية**

في ضوء القانون المدني، دراسات قانونية رياضيّة تحليل قانوني لمفهوم عقد الاحتراف، دورية **القانون الرياضي،** القاهرة، المجلد (1)، العدد (3)، 2019.

17. الشريف، محمود: **الحقوق المالية والاقتصادية في عقد الاحتراف الرياضي، المجلة القانونية للرياضة،** القاهرة، المجلد 1، العدد 2، 2016.

18. الشيخ، محمد: **التنظيم القانوني للاحتراف الرياضي في الكويت: بين النظرية والتطبيق، المجلة القانونية الكويتية،** الكويت، المجلد (2)، العدد (34)، 2006.

19. عبد الله، أحمد: **الاحتراف الرياضي: مفهومه، تطوره، وتطبيقاته في الأندية الرياضية، دوريات الرياضة القانونية،** 2015، القاهرة.

20. العتيبي، محمد: **الاحتراف الرياضي، تحليل قانوني لمفهوم عقد الاحتراف،** دورية **القانون الرياضي،** القاهرة، المجلد (1)، العدد (3)، 2017.

21. العزيز، جمال: **عقود الاحتراف الرياضي في القانون العربي: دراسة تحليلية،** مجلة **دراسات قانونية في الرياضة،** بيروت، المجلد (2)، العدد (12)، 2019.

22. العلي، حسن: **الاحتراف الرياضي في لبنان، من الهواية إلى الاحتراف،** مجلة **دراسات رياضية معاصرة** بيروت، المجلد (4)، العدد (1)، 2015.

23. العيسى، عبد الله: **تقنين الاحتراف الرياضي في الدول العربية، التحديات والحلول، المجلة القانونية الرياضية،** بيروت، المجلد (4)، العدد (2)، 2017.

24. محمود، يوسف: **العقود الرياضية، الالتزامات المالية وغير المالية بين اللاعب والنادي، المجلة العربية للقانون الرياضي،** القاهرة، المجلد (1)، العدد (5)، 2019.

25. المرزوقي، أحمد: **التمييز بين عقد العمل وعقد الاحتراف الرياضي، دراسة مقارنة في القوانين العربية والدوليّة،** مجلّة **القوانين الرياضية،** دبي، المجلد 2، العدد 5، 2019.

26. موسى، عبد الله: **أبعاد عقد الاحتراف الرياضي في القانون المدني،** مجلة **الحقوق الرياضية،** القاهرة، المجلد (1)، العدد (15)، 2020.

د. مؤتمرات

1. علي، أحمد: **مستقبل الاحتراف الرياضي في قوانين الدول العربية**، بحث مقدم ضمن فعاليات مؤتمر الرياضة والحقوق الدولية، القاهرة، مصر، 2019.

هـ. المراجع باللغة الأجنبية

1. Code Civil Français, Napoléon's Civil Code, Article 1781, Paris, Imprimerie Nationale, 1804.
2. FIFA's official regulations document, detailing the rules surrounding player transfers, contracts, and the rights of players, managers, and clubs. This is a crucial resource for understanding the global rules governing player contracts.
3. **Larousse**. (n.d.). **Sport. Dictionnaire Larousse en ligne**. *https://www.larousse.fr*.
4. McArdle, D.: **Sport and the Law: An International Perspective**, Edward Elgar Publishing, 2020.
5. Miller, A., & Ridenour, A.: **Regulating Professional Sport: Legal Issues and Policy Recommendations**, Springer, 2019.
6. Robinson, M., & Segal, S.: **Sports Law and Regulation: Cases and Materials. Aspen Publishers.A comprehensive textbook that addresses various aspects of sports law, including employment, contracts, antitrust law, and the regulation of professional leagues,** 2019.

صدر عن

دار بيروت الدولية

د. فاطمة مصطفى دقماق

الذّكاءُ العاطفي

سرُّ نجاحك في الحياة

تقديم البروفسور فوزي أيوب

الفصل الأول: مفهوم الذكاء العاطفي ونشأته

الفصل الثاني: الذكاء العاطفي على المستوى الشخصي

الفصل الثالث: كيف نُنمّي الذكاء العاطفي

الفصل الرابع: أهمية الذكاء العاطفي في مجالات الحياة

تجدونه لدى:

- دار بيروت الدولية، حارة حريك، 03/973983.
- الدكتورة فاطمة مصطفى دقماق 03/788626 / الجنوب.
- مكتبة السيد محمد حسين فضل الله العامة، حارة حريك، جانب مستشفى بهمن.
- مكتبة فيلوسوفيا، حارة حريك، شارع الشيخ راغب حرب، 71/548418.
- مكتبة أفكار، حارة حريك، 03/007768.

دار بيروت الدولية
للطباعة والنشر والتوزيع

EUROPUB Publishing Company LTD, UK

CheckInCertificate

CERTIFICATE
OF ACHIEVEMENT

THIS CERTIFICATE IS PROUDLY PRESENTED TO

Sada Al - Oulum

(ISSN: 2959-9423)

has been successfully indexed in **EuroPub Database** in year **2024**, a prestigious repository of scientific literature and research. **"Sada Al - Oulum"** has met the rigorous standards and criteria set forth by EuroPub Database for inclusion in EuroPub database, demonstrating excellence in scholarly content, editorial quality, and relevance to the scientific community.

This indexing acknowledgment is a testament to the dedication and commitment of the editorial board, authors, and contributors of **"Sada Al - Oulum"** to advancing knowledge and innovation in ***Arts, humanities and social sciences***.

This certificate is issued under the cover of EuroPub Publishing Company, Ltd., UK.

Euro Code: 1655739804 **Issue on:** 2024-09-14 **Validity:** 1 Year

Please check it as online with Euro Code: https://cms.europub.co.uk/qr_check

VALID

SIGNATURE

Database: http://europub.co.uk/

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.623** based on International Citation Report (ICR) for the year **2023-2024** .

The URL for journal on our server is

https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team (ISI)

International Scientific Indexing (ISI)

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.961** based on International Citation Report (ICR) for the year **2024-2025**

The URL for journal on our server is

https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team (ISI)

International Scientific Indexing (ISI)

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com

البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 9431-2959